

ما رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الطلاق ما رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الطلاق ما رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الطلاق ما رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

أصحق إذ تمضي أي إلى ان تمضي عدتها وقوله **أحسن** خبر
المبتدأ لما روى عن ابراهيم النخعي ان الصحابة رضي الله عنهم
كانوا يستخفون ان لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى
تمضي عدتها ولا يذبحوا من الدم لتمكنه من التبدار
وتطبيقها ثلاثا أي ثلاث طلاقات متفرقة في ثلاثة
أطهار أحسن وسفي وقال مالك هو بدعة لان الطلاق
محظور فلا يباح الاقدام عليه الا لدفع الحاجة وهو
يحصل بالواحدة ولما قوله عليه السلام لم يرضى بدعته
من انك فله اجمعها ثم بدعها حتى تحيض وتظهر ثم
يطلقها ثم تحيض وتظهر ثم يطلقها ان احب وتطبيقها
ثلاثا أي ثلاث طلاقات متفرقة في ظهر واحد أو
بكلية واحدة بان قال انت طالق ثلاثا في ظهر طلاق
بدعي أي منسوب إلى البدعة لما روى في حديث ابن عمر
قال قلت يا رسول الله ان رأيت لو طلقها ثلاثا قال اذا
قد عصيت ربك وبنات منك امرتك رواه ابن أبي شيبة
والدارقطني واعلم انه أراد بقوله ثلاثا في ظهر واحد المر
بتخلل بين التطلبتين رحمة وان تخللت فلا يكون
عند أبي حنيفة وان تخلل الزوج بينهما فلا يكون بالاجماع
وقال الشافعي لا يكون الثلاث في ظهر واحد وفي كل مرة
بدعة لانهم مشروعه والحجة عليهم ما روينا وذهب جماعة
منهم لظاهريه والشيعه إلى ان الطلاق الثلاث
جملة

جملة لا يقع الا الواحدة لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما
ان قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
رسنتين من خلافة عمر رضي الله عنه واحدة وامضاه عليهم
عمر رضي الله عنه رواه مسلم والبخاري ولما روى عن حديث
البخاري وفيه طلقها ثلاثا قبل ان يامر النبي صلى الله عليه وسلم
متفق عليه ولم ينقل انكاره وحديث عائشة رضي الله عنها
ان امرأة قالت يا رسول الله ان رفاعة طلقني وقت طلاق
متفق عليه ولم ينقل انكاره وقد روى ذلك نصاب عن عمر وعلى
وابن عمر رضي الله عنهم اجمعين والجواب عن حديث ابن عمر
ان انكاره على من يخرج عن سنة الطلاق بايقاع الثلاث
واخبار عن سماهل الناس في مخالفة السنة في التومان المتما
عن المصريين كانه قال الطلاق الموقوع الا ثلاثا كان في
ذنبك المصري واحدة **وغير الموقوفة** أي التي لم يدخل
بها **تطلق للسنة** وهي الطلقة الواحدة ولو كانت
حايضا وقال زفر لا يطلقها في حالة الحيض لان قوام
النفقة الطبيعية والمنع الشرعي فيهما لا يختلف بالتخول
وعدمه فصارت كالمخول بها وبه قال مالك في رواه ورونا
ان الرغبة لا تقع عن غير المخول بها حايضا كانت أو طاهرة
حق يحصل مقصوده بخلاف المخول بها فان طهرها هو وان
تحدد الرغبة **وفرق** الزوج الطلاق **على الشهر** أي الشهر
المعدوم بان يطلق للسنة واحدة فاذا مضى شهر طلقها